تقرير

شوقي عشقوتي

"سوريا الجديدة" لم تغادر منطقة الخطر: هواجس الأقليات... وصراعات الإقليم

ما كادت سوريا تخرج من حال الفوضى والحرب الاهلية، وتنتقل من حال الى حال ومن نظام الى نظام، وتنجح قيادتها الجديدة في انتزاع اعتراف دولي ودعم سياسي، وتضع العملية السياسية على سكة الحوار الوطني... حتى عاجلتها تطورات عسكرية وامنية خطيرة في الجنوب والساحل اعادت البلاد الى دائرة الخطر، ووضعت قيادتها امام تحديات وصعوبات مبكرة

آخر التطورات والاحداث التي اجتاحت الساحة السورية، واكثرها خطورة هي التي ضربت الساحل السوري ومدنه الثلاث الرئيسية: اللاذقية وطرطوس وبانياس. ما جرى في ساحل اللاذقية وريفها (جبلة) لم يكن مجرد حادث امني، ولم يكن "ابن ساعته"، وانما كان عملية امنية منظمة ومخطط لها، وهدفت الجهة القائمة بها، والتي تنعت بـ"فلول النظام السابق"، الى اطلاق مرحلة التصدي للنظام الجديد وشن هجمات على قواته الامنية، وعلى طريقة "حرب العصابات"، لأن هذه المجموعات المسلحة لا تملك العدد ولا قدرة السيطرة على مناطق واراض، وليس لديها الا ورقة العمليات الامنية وتوجيه ضربات خاطفة ونصب الكمائن. اما السلطة في دمشق، فارادت برد فعلها العنيف في الساحل توجيه اشارات ثلاث:

• الاشارة الاولى، ان الادارة السورية الجديدة لا تحتمل اي نوع من انواع الشغب عليها. فهي لا تزال طرية العود، ما يدفعها الى التعامل بأسلوب عنيف لحماية استمراريتها ومنع تجدد اعمال مشابهة، خصوصا ان الطائفة العلوية تحتفظ بأوراق قوة كونها حكمت البلاد لاكثر من 50 سنة، اضافة الى انتشارها في مواقع جغرافية حساسة.

• الاشارة الثانية، الى المجموعات السورية الاخرى والتي كانت باشرت خلال الاسابيع الماضية خطوات الابتعاد عن سلطة دمشق، والمقصود هنا خصوصا الدروز والاكراد. وبالتالي، فان التحرك الدموي والعنيف وحصول المجازر قد يكون هدف الى توجيه رسالة رعب الى هذه المكونات لمنعها من التمادي في مشروع خروجها عن سلطة دمشق.

> **اتفاقيات الشرع مع الاكراد والدروز مؤشر قوة ام ضعف؟**

• اما الاشارة الثالثة، فكانت في اتجاه ايران التي طاولتها الاتهامات بتدبير وترتيب ما حصل. فالتحرك العسكري الذي حصل بدا منظما، والتحركات جاءت وفق خطة موضوعة طاولت نقاطا محددة بدقة وعناية. واستبق التحرك الذي حصل مواقف عدة ممهدة. فمرشد الثورة علي خامنئي والذي لم يستطع حتى الان تقبل خسارة سوريا بسبب اهميتها الفائقة في مشروع تكريس النفوذ الايراني في المنطقة، كان توقع سابقا ان يشهد المستقبل ظهور مجموعات "شريفة وقوية في سوريا".

"احداث الساحل" احدثت صدمة داخل سوريا وخارجها، واهتزازا قويا في صورة السلطة الجديدة وقدرتها على توحيد سوريا وحماية الاقليات وضمان الامن والاستقرار وحقوق الانسان. لكن الشرع نجح في احتواء هذه الاحداث عبر الموقف السياسي "الدعائي" الذي اظهر استعدادا للمحاسبة وتحديد المسؤوليات، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة، وعبر الانجاز السياسي الذي تحقق باعلان اتفاق بين الدولة السورية والاكراد. ففي وقت كانت الانظار متجهة الى المجازر المرتكبة في حق العلويين في منطقة الساحل، وايضا الى الاتهامات الموجهة الى ايران واسرائيل بالتحريض المباشر على التمرد ضد النظام في منطقة العلويين، ابرمت "قسد" الكردية اتفاق تسوية مفاجئا بمضمونه وتوقيته، تضمن

تنازلات مهمة من جانب الاكراد، مثل تسليم المعابر الحدودية والمطارات وحقول النفط والغاز، في مقابل اعتراف دمشق بخصوصية "المجتمع الكردي" وحقوقه.

الاتفاق بين دمشق والاكراد في شمال شرق سوريا، استتبع فورا باتفاق اخر بين دمشق ودروز السويداء الذين ارسلوا وفدا منهم الى دمشق التقى الشرع واجرى معه مباحثات، اعلن في نهايتها عن الوصول الى اتفاق قضى برفع العلم السوري فوق مبنى المحافظة بعد ايام من رفع راية الموحدين الدروز، وتشكيل جهاز امني تابع للحكومة، على ان يكون عناصره من ابناء السويداء، وان يعين قادته من جانب دمشق. لكن اتفاق الشرع مع دروز السويداء اقل اهمية من اتفاقه مع اكراد سوريا، ان لناحية المضمون الخالي من اي ابعاد سياسة مستقبلية، وتكاد مفاعيله محصورة في اعادة تفعيل حضور الدولة في السويداء في انتظار وضع دستور جديد وتوافر ضمانات فعلية للدروز، او لجهة الطرف الموقع على "الاتفاق العسكري" والذي لا يمثل كل الدروز الموزعين بين تيارين اساسيين: الاول يمثله شيخ العقل يوسف الجربوع المدعوم من وليد جنبلاط، والثاني يمثله الشيخ حكمت الهجري احد ابرز القادة الروحيين للدروز في السويداء، وهو مدعوم من الشيخ موفق طريف المرجع الروحي لدروز اسرائيل وصديق نتنياهو. وقد رفض الهجري ان ينوب عنه اي شخص في الاجتماع الذي حصل في دمشق مع الشرع، ورفض ايضا مخرجات الاتفاق والاغراءات التي قدمتها دمشق.

هذه الاتفاقيات التي يوقعها الشرع بطريقة ثنائية ومنفصلة، تهيئ الارضية لنظام لا مركزي يبقي القرار السياسي والاقتصادي بيد حكومة دمشق، ويعطي الطوائف والمكونات ضمانات بالمحافظة على خصوصية مناطقها ومجتمعها. القيادة السورية الجديدة تعمل على ابرام اتفاقيات مع الاكراد والدروز لادماجهم في الدولة مع ضمان امنهم وسلامتهم وخصوصية مجتمعهم. لكنها اتفاقيات اولية غير كافية لضرب مخطط تقسيم سوريا واقامة دويلات

> **احداث الساحل السوري احدثت صدمة قوية والشرع نجح في احتواء الموقف**

فيها: الدويلة الدرزية التي تطمح اسرائيل الى اقامتها في جنوب سوريا، والدويلة العلوية التي تطمح ايران الى رؤيتها في الساحل السوري وعلى شاطئ المتوسط، والدويلة الكردية التي تتقاطع في شانها مصالح اسرائيل التي تبرر تدخلها لحماية الاقليات، وايران التي ترى في الانفصال الكردي مقدمة وعنوان مناسب لدعم الانفصال العلوي.

بعد سقوط نظام بشار الاسد، ارتسمت خارطة "جيوسياسية" جديدة داخل سوريا: خرجت ايران وانكفأت روسيا. اندفعت تركيا ورعت عملية السيطرة على السلطة والعاصمة دمشق، وتقدمت اسرائيل عسكريا وتوغلت في العمق السوري واقتطعت لنفسها منطقة عازلة وصلت الى مشارف دمشق. الثابت الوحيد في هذه المعادلة الجديدة هو استمرار التواجد الاميركي على حاله. ومع انه تواجد رمزي ومحدود عسكريا، الا انه مؤثر وفاعل في حماية الاكراد ولجم الطموح التركي.

اما المتغير الاساسي، فهو الانتقال من مثلث "روسيا ـ ايران ـ تركيا" الذي كان قائما قبل سقوط نظام الاسد في اطار "مسار استانة"، الى مثلث جديد يضم "اسرائيل ـ ايران ـ روسيا" ولا يقوم تنسيق بين اطرافه، لكنه يرتكز الى تقاطع موضوعي بين مصالح الدول الثلاث وفي ثلاثة اتجاهات: الحد من نفوذ تركيا وهيمنتها، والتضييق على النظام السوري الجديد، والدفع في اتجاه تقسيم سوريا على اسس طائفية وعرقية، والاحتفاظ بمناطق نفوذ.

يرى محللون وخبراء في شؤون سوريا ويتابعون عن كثب تطور اوضاعها منذ سقوط نظام الاسد، ان الاحداث في سوريا لا تزال في حالة من التدفق، بحيث يصعب الخروج بتصور دقيق للمستقبل. انما الواضح حتى الان هو بروز لاعبين جدد في الداخل والاقليم على حساب القوى التي سادت لعقود. وهذا، بدوره، لا بد ان يفرز واقعا واقعا جديدا لهذا البلد المحوري، وربما لسائر بلدان المنطقة. فقد صعدت ادوار تركيا واسرائيل في سوريا على حساب خروج ايران وتلاشي الدور الروسي. وبالوقائع، فرضت انقرة نفسها اللاعب الاقوى من الشمال حتى دمشق. اما نتنياهو، فألغى اتفاق "فك الاشتباك" لعام 1974 في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وتقدم الجيش الاسرائيلي ليحتل اراض جديدة من جبل الشيخ الى ريف دمشق، وليدمر في اوسع حملة جوية وبحرية، منذ حرب 1973، البنى التحتية للجيش السوري، تدميرا كاملا، تحت شعار الخوف من وقوعها في ايدي اطراف معادية لاسرائيل. واعتبر نتنياهو ان ما جرى في سوريا لم يكن ممكنا لولا الحرب على غزة ولبنان وضرب المحور الايراني، مما ادى الى هزة ارضية لم تحدث منذ اتفاق سايكس ـ بيكو عام 1916. ومجرد اثارة موضوع سايكس - بيكو، يعني ان الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا لسوريا قبل اكثر من مئة عام، لم تعد صالحة، وبأن نتنياهو في صدد رسم خارطة جديدة تعكس موازين القوى الجديد.